

## تونس

### ملخص تنفيذي

ينص الدستور وقوانين وسياسات أخرى على توفير الحماية للحرية الدينية إلى حد كبير، إلا أن الحكومة فرضت في الممارسة العملية تطبيق بعض القيود على هذه الحرية. ومع ذلك، اتخذت الحكومة خطوات ملموسة للتشجيع على التسامح بين الأديان، مثبتة بذلك توجهاً نحو تحسين احترامها وحمايتها للحق في الحرية الدينية. وعلاوة على ذلك، تم تخفيف القيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها إلى حد كبير منذ الثورة. وينص دستور عام 1959، الذي ظل ساري المفعول بعد فرار زين العابدين بن علي من البلد في كانون الثاني/يناير، على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وعلى أن الدولة مصممة على "بقائها وفية لتعاليم الإسلام." وفي حين ينص الدستور على أنه لا يحق إلا لمسلم تولي منصب رئاسة الجمهورية إلا أنه ينص على أن الدولة تضمن حرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية "ما لم تخل بالأمن العام." وقد بدأ المجلس الدستوري، الذي تم انتخابه في تشرين الأول/أكتوبر، عملية وضع مسودة دستور جديد في نهاية العام. وفرضت الحكومة بعض القيود القانونية والسياسية على الحرية الدينية. فقد وُجّهت تهم جنائية إلى مواطنين اتهموا فيها بـ "انتهاك قيم مقدسة" واشتكى أتباع الأقليات الدينية من أن الدولة اتخذت خطوات غير كافية لحماية الأقليات الدينية. ولم تقم الحكومة بالتحقيق في عدة محاولات لمهاجمة أماكن عبادة والقيام بأعمال تخريب متعمد لها.

كما وردت تقارير تفيد بوقوع تعسفات أو تمييز من قبل المجتمع على أساس الانتماء الديني والمعتقد والممارسة الدينية. وتعرض المسلمون الذين تحولوا عن ديانتهم إلى نبذ اجتماعي لهم. وأفاد مدافعون عن حقوق الإنسان وناشطون في الأحزاب السياسية بوجود حملات تشهير بهم اتهموا فيها إما هم شخصياً أو أزواجهم/زوجاتهم بأنهم مسيحيون أو يهود بشكل ينم عن الازدراء. ووقعت عدة محاولات لمهاجمة كنائس أو كنس (معابد يهودية) أو تخريبها بشكل متعمد.

وكان السفير الأميركي وموظفو السفارة وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين الأميركيين يجتمعون بشكل منتظم طوال العام مع الزعماء الدينيين المسلمين والمسيحيين واليهود. واستضاف السفير وفداً من اللجنة اليهودية الأميركية. كما اجتمع المسؤولون في السفارة مراراً عديدة مع التجمعات السكانية اليهودية في كل من جربة وتونس العاصمة وجرجيس. واستضافت السفارة عدة محاضرين رفيعي المستوى للتداول مع مجموعات شبابية ونسائية وناشطين في المجتمع المدني حول وجهات النظر السائدة والممارسات الإسلامية في المجتمع الأميركي كوسيلة للترويج للحرية الدينية. وكان يتم التأكيد بشكل ثابت في جميع نشاطات التواصل التي نظمتها السفارة وفي كل الاجتماعات الرسمية على أهمية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للأقليات الدينية.

### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

إن 99 بالمائة من السكان مسلمون سنة. أما المجموعات التي تشكل مجتمعة الواحد بالمائة المتبقية فتشمل المسلمين الشيعة والبهائيين واليهود والمسيحيين.

وتشكل المسيحية الدين الثاني في البلد من حيث عدد الأتباع، وينتمي 88 بالمائة من المسيحيين إلى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. ويقدر المسؤولون الكاثوليك عدد الرعية بأقل من 5000 نسمة مبعثرين في مناطق متباعدة؛ ولا تتوفر أرقام دقيقة تحدد عددهم الفعلي. أما الباقون من المسيحيين فهم من أتباع الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الأرثوذكسية الروسية والكنيسة الإصلاحية الفرنسية والكنيسة الأنجليكانية وكنيسة مجيئي اليوم السابع (السبتيين) وكنيسة الروم الأرثوذكس وأتباع شهود يهوه. وتعد اليهودية ثالث أكبر ديانة في البلد، ويبلغ عدد أتباعها 1500 نسمة. ويسكن ثلث السكان اليهود في العاصمة وضواحيها. أما الباقون فيقيمون في جزيرة جربة ومدينة جرجيس المجاورة، حيث يعود وجود الجالية اليهودية إلى 2500 سنة خلت.

## القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

### الإطار القانوني/السياسي

وقر الدستور وقوانين وسياسات أخرى الحرية الدينية إلى حد كبير، إلا أن الحكومة فرضت في الممارسة العملية، تطبيق بعض القيود على هذه الحرية. وقد نصت توطئة دستور عام 1959، الذي ظل ساري المفعول بعد فرار زين العابدين بن علي من البلد في كانون الثاني/يناير، على أن دين تونس الرسمي هو الإسلام وعلى أن الدولة مصممة على "بقائها وفيه لتعاليم الإسلام". لا يمكن إلا لمسلم أن يصبح رئيساً للدولة، ولكن الدستور يضمن أيضاً حرية المعتقد وحرية القيام بالشعائر الدينية "ما لم تخل بالأمم العام". وكانت اللجنة الدستورية، التي انضمت في تشرين الأول/أكتوبر، قد بدأت لتوها عملية صياغة دستور جديد بحلول نهاية العام. ويحق للمواطنين رفع الدعاوى ضد الحكومة لانتهاكها الحرية الدينية.

وقدمت الحكومة الدعم المادي الرسمي للمساجد ودفعت رواتب الأئمة. وقد ظل مفتي الجمهورية، الذي يعينه الرئيس، في منصبه بعد مغادرة بن علي البلد. وينص قانون المساجد الصادر عام 1988 على أنه لا يجوز أن يدير الأنشطة في المساجد سوى أشخاص تعينهم الحكومة. وكانت المساجد في الماضي تظل مغلقة إلا في أوقات الصلاة والمناسبات الدينية المرخص لها، مثل مراسم الزواج أو تشييع الجنازات. أما بعد كانون الثاني/يناير فقد أصبحت لجان محلية تدير شؤون المساجد اليومية بما في ذلك ساعات فتح أبوابها وإغلاقها والسياسة المتعلقة بالزوار من الخارج. وبعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني/يناير، قام متدينون محافظون بتنحية بعض الأئمة عن مناصبهم، وعينوا مكانهم في بعض الأحيان أئمة سلفيين. ولم تتدخل الحكومة المؤقتة في الأمر. ويُسمح ببناء مساجد جديدة طالما كان تشييدها وفقاً للوائح الوطنية للتنظيم الحضري. إلا أن المساجد تصبح ملكاً للحكومة حالما يكتمل بناؤها وتصبح الحكومة مسؤولة عن المحافظة عليها وتغطية تكاليف صيانتها.

ويرتكز القانون المدني المدون إلى القانون النابليوني، غير أن القضاة غالباً ما كانوا يعتمدون أحكام الشريعة الإسلامية كأساس للقوانين القائمة المألوفة في قضايا الأحوال الشخصية والميراث. فعلى سبيل المثال، تمنح القوانين المدونة المرأة حق حضانة أولادها القصر، إلا أن القضاة كانوا عادة يرفضون منح المرأة إذناً بمغادرة البلد مع أولادها في حال اعتراض الوالد على ذلك. وكان القضاة يركزون في قرارهم إلى كون الوالد هو رب الأسرة طبقاً للشريعة الإسلامية ويتعين بالتالي أن يسمح الوالد بسفر الأولاد.

وقد سمحت الحكومة للجالية اليهودية بممارسة شعائرها الدينية بحرية وكانت تدفع راتب الحاخام الأكبر. كما وفرت الأمن لجميع الكنس (المعابد) اليهودية وقدمت تمويلاً جزئياً لترميم وصيانة بعضها. وقام الموظفون الحكوميون، وغالبيتهم من المسلمين، بصيانة مقبرة اليهود في تونس العاصمة.

وتم تقديم مسودة مشروع قانون جديد للجمعيات في أغسطس/آب وتم نشره في 24 سبتمبر/أيلول. ويلغي مشروع القانون الجديد العقوبات الجزائية التي تضمنها القانون السابق كما يلغي أيضاً حظر الانتماء إلى، أو العمل في، جمعية لم يتم الاعتراف بها أو تم حلها، بما في ذلك الجمعيات الدينية. كما تم تخفيف إجراءات التسجيل وأصبح من الأصعب على الكيانات الحكومية إعاقة أو تأجيل عملية التسجيل. والأهم من ذلك، لم يعد بإمكان وزارة الداخلية إلغاء أي جمعية دون عرض القضية أمام المحاكم.

وتم خلال العام إلغاء المراسيم الحكومية السابقة التي كانت تمنع ارتداء اللباس الديني. وقد أصدرت محكمة إدارية في وقت لاحق قراراً بأنه يجوز للجامعات أن تختار ما إذا كانت تريد حظر ارتداء النقاب فيها. وقد اختارت بعض الجامعات فرض قيود على ارتداء النقاب بدرجات متفاوتة، وبعض القيود فقط أثناء الامتحانات وقيود كاملة في ظروف أخرى. وكانت مسألة السماح للطالبات بارتداء النقاب في المؤسسات التعليمية العامة لا تزال قضية مثيرة للنزاع بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وتعترف الحكومة بجميع المنظمات المسيحية واليهودية التي أسست قبل الاستقلال في عام 1956. وقد سمحت الحكومة للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، واعترفت رسمياً بالكنيسة الكاثوليكية من خلال اتفاقية مع الكرسي الرسولي في عام 1964. وبالإضافة إلى ترخيص 14 كنيسة "تخدم جميع الطوائف" الموجودة في البلد، تعترف الحكومة أيضاً بمنح الأراضي التي كان قد وقعها "بايات تونس" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [وكان لقب حاكم تونس آنذاك هو باي] والتي تسمح لكنائس أخرى بالعمل. وقد عمدت كنائس كاثوليكية وبروتستانتية إلى إقامة طقوسها الدينية أحياناً إما في منازل خاصة أو في أماكن أخرى بعد تلقيها موافقة رسمية من الحكومة على ذلك.

التعليم الديني الإسلامي إلزامي في المدارس الحكومية، لكن المنهاج الديني لطلاب المدارس الثانوية يشمل أيضاً تاريخ اليهودية والمسيحية. وتشكل المدرسة القرآنية في جامعة الزيتونة جزءاً من النظام الوطني للجامعات الحكومية، وبخلاف ذلك هي مدرسة علمانية.

وقد سمحت الحكومة للجالية اليهودية بإدارة مدارس دينية خاصة، كما سمحت للأطفال اليهود في جزيرة جربة وفي تونس العاصمة بتقسيم يومهم الدراسي بين المدارس العلمانية الحكومية والمدارس الدينية الخاصة. وكانت مدرسة السواني ومدرسة حومة السوق الثانوية المدرستين الحكوميتين الوحيدتين اللتين يدرس فيهما تلاميذ يهود ومسلمون معاً. ومراعاة لكون يوم السبت يوم راحة وعبادة عند اليهود، قررت سلطات المدرستين أن يتلقى الطلاب المسلمون دروس الدين الإسلامي أيام السبت، في الوقت الذي يتلقى فيه زملاؤهم اليهود دروساً دينية في مدرسة يهودية في جربة. وكانت هناك أيضاً مدرسة يهودية خاصة صغيرة في تونس العاصمة.

وتعتبر الحكومة المناسبات الدينية التالية أعياداً وطنية: رأس السنة الهجرية ومولد النبي محمد وعيد الفطر وعيد الأضحى.

### الممارسات الحكومية

لم ترد خلال العام أي تقارير عن انتهاكات حكومية للحرية الدينية.

وفي حين أن الحكومة لا تحظر التحول عن الإسلام واعتناق ديانة أخرى ولا تفرض تسجيل التحول واعتناق دين جديد، قام المسؤولون أحياناً بمضايقة الذين تحولوا عن الإسلام والتميز ضدهم.

ولا يجيز الدستور إنشاء أحزاب سياسية على أساس مبادئ دينية، إلا أنه تم خلال العام تسجيل أحزاب سياسية ذات "مرجعيات إسلامية"، كحزب حركة النهضة، كانت محظورة في السابق. ولكن الحكومة المؤقتة لم توافق على تسجيل أحزاب سياسية مثل حزب التحرير، وهو حزب سياسي إسلامي متشدد، قائلة إنها قائمة على أساس ديني.

وتم إلغاء القيود التي كانت مفروضة على حرية التعبير وإلغاء الرقابة التي كانت مفروضة على الصحافة. كما توقفت خلال العام عمليات المراقبة والمضايقة وفرض القيود التي كانت تمارسها الحكومة ضد الناشطين الإسلاميين في السابق.

إلا أن القيام بتبشير المسلمين بدين غير دينهم ظل ممنوعاً، إذ اعتبرت الحكومة جهود التبشير "إخلالاً بالنظام العام". وكانت السلطات تقوم إبان عهد الحكومة السابقة بترحيل الأجانب غير المسلمين الذين يشتبه بقيامهم بدعوة المسلمين إلى اعتناق دين آخر وبعدم السماح لهم بالعودة. إلا أنه لم يتم الإبلاغ عن حالات اتخذت فيها السلطات إجراءات رسمية ضد أشخاص يشتبه بقيامهم بنشاطات تبشيرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم توافق على الطلب الذي قدمته رابطة الجالية اليهودية في تونس للتسجيل في عام 1999، استمر رئيس الرابطة ومجلس إدارتها في الاجتماع أسبوعياً وفي ممارسة النشاطات الدينية والأعمال الخيرية بدون أي عراقيل.

وفي أعقاب حادث الحريق المتعمد في موقع يهودي في قابس في 31 كانون الثاني/يناير، قام مسؤولون حكوميون بدحض وجود أي صفة دينية للحادث وإن كانوا قد شجبوا الأفعال ضد الجالية اليهودية التونسية.

وقد عقد الرئيس المرزوقي، في 19 كانون الأول/ديسمبر، اجتماعات مع الزعماء المسيحيين واليهود وأعلن على الملأ أمله بأن يعود جميع اليهود التونسيين الذين هاجروا من تونس إليها.

وأصدر مسؤولون في حزب النهضة عدة تصريحات تشجب المواقف المعادية للسامية وتؤيد فكرة كون اليهود مواطنين لديهم "كل الحقوق والواجبات" التي تنطوي عليها المواطنة التامة.

وتم فتح أبواب عدة مساجد مهمة من الناحية التاريخية أمام السياح وغيرهم من الزوار بضع ساعات من كل يوم، خلال عدة أيام في الأسبوع. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، استضافت الحكومة مؤتمراً لحوار الأديان.

### التحسنات والتطورات الإيجابية في مجال الحرية الدينية

تم تقديم مسودة قانون جديد للجمعيات في أغسطس/آب وتم نشره في 24 سبتمبر/أيلول. ويلغي مشروع القانون الجديد العقوبات الجزائية التي تضمنها القانون السابق كما يلغي أيضاً حظر الانتماء إلى، أو العمل في، جمعية لم يتم الاعتراف بها أو تم حلها، بما في ذلك الجمعيات الدينية. كما تم تخفيف إجراءات التسجيل

وأصبح من الأصعب على الكيانات الحكومية إعاقة أو تأجيل عملية التسجيل. والأهم من ذلك، لم يعد بإمكان وزارة الداخلية إلغاء أي جمعية دون عرض القضية أمام المحاكم.

### القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

أفادت التقارير بوقوع إساءات مجتمعية على أساس الانتماء الديني. وعلى الرغم من قانونية التحول عن الدين واعتناق دين آخر، كان هناك ضغط كبير من المجتمع ضد تحول المسلمين إلى ديانات أخرى. وقد تعرض المسلمون الذين تحولوا عن ديانتهم إلى نبذ اجتماعي.

وفي 31 كانون الثاني/يناير، تعمد أشخاص إشعال حريق في موقع يضم مقبرة ومكاناً يحج إليه اليهود في جنوب تونس، وكانت هناك تغطية صحفية واسعة للحادث الذي اعتبرته الصحف هجوماً على كنيس. وفي حين دحض المسؤولون الحكوميون وزعماء الجالية اليهودية صحة وصف الحادث بأنه كان هجمات دينية الطابع إلا أنهم شجبوا أيضاً الأعمال المرتكبة ضد الجالية اليهودية التونسية.

وفي 14 شباط/فبراير، تجمهرت مجموعة صغيرة أمام كنيس مدينة تونس وهتفت بشعارات معادية للسامية. وكرد على ذلك، اجتمع رئيس الجالية اليهودية التونسية، روجر بسموث، مع رئيس الوزراء محمد الغنوشي لمناقشة الحادث ومعاداة السامية في البلد. وردت وزارة الداخلية بالتنديد بالتحريض على العنف وأشارت بالتحديد إلى المتظاهرين أمام الكنيس.

كما وقعت خمس حوادث مهاجمة كنائس ومقابر مسيحية على الأقل. وقد اعتقلت الشرطة، في تموز/يوليو، رجلاً لإشعاله النار في بوابة كنيسة قرب سوسة. وبعد ذلك بعدة أشهر، دخل سلفيون أثناء ملاحقة الشرطة لمتظاهرين سلفيين في وسط مدينة تونس المقبرة المسيحية وقاموا بتشويه عدة قبور روسية. وتم أيضاً الدخول عنوة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في وسط مدينة تونس وتخريبها. وقد اشتكى عدة زعماء كنائس من أن الشرطة لم تقم بإجراء تحقيقات شاملة دقيقة في هذه الحوادث ولم تقم بحماية المواقع المسيحية بالشكل الكافي.

وكانت هناك حالات قليلة من التمييز ضد نساء منقيات، على أساس الحظر التونسي القانوني لارتداء النقاب في المؤسسات العامة. وقد أدت هذه الحوادث إلى تظاهرات شعبية، وفي بعض الأحيان، إلى اشتباكات بالأيدي. ففي تشرين الأول/أكتوبر، قام مئات من السلفيين، عقب فرض المسؤولين في إحدى الجامعات تطبيق حظر النقاب وعدم قبول طالبة ترتدي النقاب في الجامعة، بالتظاهر واقتحام مبنى جامعي احتجاجاً على ذلك. وأدى ذلك بدوره إلى مزيد من الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة وتسبب في إغلاق إحدى الجامعات. وكان النقاش حول ما إذا كان ينبغي السماح بارتداء النقاب في الحرم الجامعي لا يزال مستمرا لدى حلول نهاية العام.

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأميركية

كان للسفارة اتصالات كثيرة متكررة مع زعماء المجموعات الدينية في جميع أنحاء البلد، وقد اجتمع السفير وغيره من موظفي السفارة بشكل منتظم مع المسؤولين الحكوميين ومع الزعماء الدينيين طوال الفترة التي يغطيها التقرير.

واستضاف السفير وفداً أميركياً يهودياً أثناء زيارة أعضائه للبلد، وأقام المسؤولون في السفارة علاقات منتظمة مع أبناء الجالية اليهودية لتعزيز الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للحرية الدينية والتسامح. كما استضافت السفارة عدة محاضرين بارزين للتحاور مع مجموعات شبابية ونسائية وفعاليات من المجتمع المدني حول وجهات النظر السائدة في أوساط المجتمع والتعددية الدينية والثقافية في التجربة الأميركية.

ورعت السفارة برامج تبادل منتظمة تضمنت عناصر ترمي إلى إبراز تقاليد الولايات المتحدة في التسامح والتعددية الدينية. وكان موظفو السفارة يجتمعون بشكل منتظم مع زعماء المسلمين واليهود والمسيحيين. وكثيراً ما قامت السفارة بالتواصل مع المواطنين الشباب، بوصفهم مشاركين فاعلين في صياغة شكل السياسة العامة والإدراك الديني في بلدهم، من خلال نقاشات تتناول الطرق المختلفة التي يؤثر فيها الدين على الحياة السياسية.

وأكد موظفو السفارة، في اليوم العالمي لحقوق الإنسان وفي حوارات الطاولة المستديرة مع الناشطين في المجتمع المدني، على الاعتراف الدولي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحرية الدينية كحق إنساني جوهري من حقوق الإنسان وعنصر أساسي لبناء الديمقراطية.